http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1717) السنة السابعة - الاحد (7) شباط 2010

متخصصون: ضرورة الارتقاء بأداء المنظومة المصرفية وتطوير مؤسسة سوق التمويل

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

يعد القطاع المصرفي ابرز الوجوه الاقتصادية للتوسع في النمو المطلوب في العراق من خلال الاسهام بشكل واضح في تسهيل الاجراءات الاستثمار ودعم مشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة واطلاق السلف والمنح للمواطنين وبنسب فائدة مناسبة .

ويرى مختصون ان القطاع المصرفي لا يزال مثالا جيدا يحتذى به لاركان النظام المالي الاخرى مثل التأمين والشركات الاستثمارية المالية ، ما يستدعي فضلا عن ذلك إحداث التحول في النظام المصرفي بوصفه أداة اساسية من أدوات التحرر الاقتصادي على جميع الصعد.

وقال مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) :ان المشكلة الحقيقية التي يعانيها القطاع المصرفي خصوصا والقطاع المالي عموما هي ضعف التنويع المالي ، وهو خط متواز لضعف التنويع الاقتصادي الحقيقي.

وأضاف صالح: المشكلة تتمثل بالعمق المالي اي نسبة رؤوس اموال الشركات المساهمة او القيمة السوقية للاوراق المالية الى الناتج المحلي الاجمالي والتي مازالت لاتتعدى ٢٪ في احسن احوال ، حيث ان تمويل السوق يعاني من قصور ونظرة احادية ، فالتمويل يتسم بالحالة الفردية عموما على مستوى الشركات المحدودة والصغيرة او الافراد في حين لم تلجأ السوق الى قيام كيان مؤسسي فاعل للشركات المساهمة لتنظيم روافع التمويل الخارجي من خارج مالية الافراد او الجهاز المصرفي .

وبين صالح ان المجتمع لا يزال يتطلع الى التمويل الرخيص والميسر عبر المصارف الاختصاصية او مصارف التنمية ويعده بديلا عن تطور مؤسسة سوق التمويل وبشكل خاص الشركات المساهمة .

الى ذلك ذكر عمر الخزاعي امين سر مركز الاعلام الاقتصادي ان تركيز المصارف على تجميع الودائع دون الاستثمار في التقنية والطاقات البشرية والتدريب ودعم برامج اعادة الاعمار يفقدها فرصة النمو والمساهمة في اقتصاد العراق.

وقال ان انعاش صناديق الاقتراض الزراعية والصناعية والتنموية سيكفل نجاح المصارف كمؤسسات تجارية بحتة وقادرة على تطوير البلاد اقتصاديا من خلال توفير الخبرة المالية وتوفير التمويل اللازم لشركات قد تكون صغيرة ومتوسطة.

واضاف نريد من المصارف العراقية التركيز على الواقع المحلي والاسهام في حل المشاكل المطروحة ، فعلى سبيل المثال سوف يكون هذا اكثر علاقة بتمويل القطاع الاسكاني ، حيث يتطلب معرفة محلية مباشرة في ظل توجه الدولة الى اقرار قرارات تساعد على خدمة الفعاليات الاقتصادية من أجل حلحلة المشكلة المستفحلة.

من جانبه يرى الباحث الزراعي فاروق صالح الرمضاني ان المصارف حرصت منذ بداياتها على ان يكون لها دور اساس وحيوي وحاسم في تمويل الاموال والخدمات المصرفية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى دورها في توفير السيولة النقدية للافراد والمؤسسات والنشاطات الاخرى.

وقال يمكن القول ان طبيعة المصارف تملي عليها وظيفة تجميع الودائع واستثمارها وتقديم الخدمات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بنشاطات التمويل، لذلك فان المصارف يوجب عليها ان تقوم بتنويع مصادر استثمارها وان لاتشتمل على القطاع التجاري ، وان تنوع من سلة استثماراتها لتمارس انشطة القطاعات الاخرى كالزراعية والصناعية والخدمية وكل الاوجه الاستثمارية التي يتطلبها العمل في القطاع المصرفي سواء كان حكوميا او خاصاً.

واوضح انه من الملاحظ بان المصارف الحكومية بشكل عام والمصارف الخاصة بشكل خاص تحجم عن منح القروض الزراعية لدعم القطاع الزراعي الذي يساهم في تامين الغذاء للمواطن العراقي .

من جهته صرح وزير المالية باقر الزبيدي ان الوزارة قررت زيادة سقف الاعتمادات في تلك المصارف الى مليوني دولار، بعد ان كانت مليون دولار قبل عام واحد من الان ،بهدف دعم دور القطاع المصرفي الخاص.

وقال ان ذلك ياتي وفق الآلية التي اتبعتها الحكومة من خلال عملها باقتصاد السوق، وسعيها الى جعل تلك الاليات والفرص متساوية بين القطاعين العام والخاص .

مبديا استعداد مصرفي الرافدين والتجارة للتعاون مع ادارات مصارف القطاع الخاص، وتقديم العديد من التسهيلات المصرفية بغية تطوير عمل المصارف الخاصة .

وفي سياق هذ القرار ، قال المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة عبدالعزيز الحسون ان المصارف مدعوة الان للاستفادة من هذه الفرصة لان الكرة في ملعبها الان للنهوض بالعمل المصرفي حيث ستسهم هذه الخطوة في تعزيز دور المصارف في السوق العراقية.

تجدر الاشارة الى ان المصارف الخاصة قامت بجانب من مهام الوزارة ودوائرها في مجال توزيع رواتب المتقاعدين الذين سيقدمون طلباتهم اليها اسوة بالمصارف الحكومية مما سيوسع حركة معاملاتها.

من الواقع الاقتصادي

الاحتياطي النقدي

عباس الغالبي

سعى البنك المركزي العراقي الى رفع حجم الاحتياطي المالي النقدي له بحيث بلغ اكثر من ٤٠ مليار دولار على شكل ودائع مودعة في بنوك مركزية عديدة في اوروبا والولايات المتحدة ضماناً لتنوع السلامة .

ولم يأت ذلك اعتباطاً بقدر ماكان نتيجة لسياسة نقدية صارمة متشددة استخدم البنك فيها أدواته النقدية على مستوى سعر الصرف وأسعار الفائدة سعياً للجم جماح التضخم ، حيث انخفضت مستويات التضخم بشكل كبير عبر أربع سنوات خلت .

ويقوم البنك المركزي العراقي حالياً باستثمار أمواله المتمثلة بالاحتياطي النقدي في بنوك أوروبية رصينة وعريقة انطلاقاً من سياسته في إدارة الاحتياطي النقدي وتحقيق أرباح تضاف الى سقف هذا الاحتياطي ، حيث حقق البنك المركزي على الرغم من الازمة المالية التي عصفت بالبنوك العالمية أرباحاً بلغت اكثر من ثلاثة مليارات دولار من خلال هذه الاستثمارات المالية التي درج عليها البنك المركزي مؤخراً في طريقة ادارة عدها الخبراء الاقتصاديون سليمة ومثمرة للاحتياطي النقدي وخاصة ان هذا الاستثمار جرى في البنوك المركزية تحسباً للتقلبات الخطيرة التي قد تحدث في اسواق المال العالمية ، حيث يحصل البنك المركزي العراقي عادة على ضمانات أكيدة من البنوك الاوروبية عند الاستثمار .

وتعد خطوة البنك المركزي الساعية الى استثمار أمواله من الخطوات التي تعضد السياسة النقدية المتشددة التي انتهجها البنك المركزي والتي نتج عنها احتياطي نقدي هو ضامن وساند أكيد للعملة المحلية التي شهدت استقراراً في سعر الصرف ، والذي يعطي مؤشراً على سلامة ودقة مسار السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي والتي تتعرض بين الحين والاخر لانتقادات لاذعة وقاسية لاتنطبق ومعطيات الواقع الحالي الذي هو نتيجة منطقية لهذه السياسة التي خلقت استقراراً واضحاً في سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية وحاولت ان تعيد جسور الثقة بين المستهلك وعملته المحلية سعياً للقضاء على ظاهرة الدولرة .

ومن هنا يندرج هذا المسعى في إطار تعزيز النجاح الذي حققته السياسة النقدية وما أجراته من تحديثات عليها بعد ان حققت مبتغاها في خفض مستويات التضخم كمعالجة لاحدى أهم الظواهر السلبية التي يتسم بها المشهد الاقتصادي برمته.

abbas.abbas80@yahoo.com

عشر شركات تقدمت لإنشاء جسر الزبيدية

واسط / وكالات

أكد معاون محافظ واسط للشؤون الفنية صبيح لفتة ان عددا من الشركات الهندسية تقدمت للحصول على ترخيص انشاء جسر الزبيدية .

وقال لفتة بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي/واع) إن أكثر من عشر شركات محلية متخصصة بتنفيذ مشاريع البناء والإنشاءات تقدمت بعروض للحصول على ترخيص إنشاء جسر في مدينة الزبيدية الخرساني الذي يقع على نهر دجلة. واضاف أن لجنة فتح وتحليل العطاءات بدأت بدراسة العروض التي تقدمت بها تلك الشركات حيث صادق مجلس محافظة واسط منتصف الشهر الماضي على قرار تحديد معايير جديدة في إحالة مشاريع الاعمار إلى التنفيذ واستبعد القرار آلية الإحالة السابقة التي كانت تتم على أساس أوطأ العطاءات التي تتقدم بها الشركات.موضحا ان القراريتم على اعتماد أساس الكفاءة والخبرة في تحديد الشركات الفائزة بالمناقصات التي يتم إحالتها إلى التنفيذ..

وأشارالى أن جميع المشاريع ستكون وفقا للمعايير الجديدة لإحالة المشاريع للشركات والتي ستكون على أساس الكفاءة والخبرة للشركة .

وبين أن الجسر الجديد الذي يبلغ طوله ٤٠٠ متر وعرضه تسعة امتار سيربط ناحية الزبيدية بالطريق العام كوت بغداد وأشار الى أن المدة المحددة لانجاز المشروع تبلغ ٢٤ شهرا .

هيئة استثمار الديوانية تناقش آلية عمل مجموعة شركات بودابست

الديوانية / وكالات

أكد مدير عام هيئة الاستثمار في محافظة الديوانية حاكم حميد الخزاعي ان الهيئة ناقشت آلية عمل شركات بودابست الهنغارية في الاستثمار بالمحافظة.

وقال الخزاعي بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي/واع) ان هيئة الاستثمار التقت المدير المفوض لمجموعة شركات بودابست للتجارة العامة زاهر ياسر البيضاني والتي تتخذ من جمهورية هنكاريا مقرا رئيسيا لها وتم استعراض قانون الاستثمار العراقي والمزايا التي يوفرها بعد التعديلات الأخيرة التي أجريت عليه و الآلية المتبعة في الهيئة لاستقبال طلبات الاستثمار. مؤكدا إن الهيئة تهتم بكل الطلبات الجدية التي تقدم لها وتقوم بمتابعة إجراءات منح الأجازات وتخصيص الأراضي اللازمة لتنفيذها.

ومن جهته قال المدير المفوض لمجموعة شركات بودابست للتجارة العامة إن مجموعته تضم عدداً من الشركات الاتحادية لمختلف الاختصاصات منها الزراعية والإنشائية والبناء والإسكان.

مبينا إن هناك مساعي لإقامة معرض دائم للمعدات الزراعية المتطورة ومنظومات الرش بالتنقيط في الديوانية. وأشار البيضاني إلى رغبة المجموعة في إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية في محافظة الديوانية في مختلف القطاعات وبالتحديد في المجال الزراعي من خلال إنشاء حقول الزراعة المغطاة بمختلف أنواعها ومشاريع الثروة الحيوانية مثل حقول تربية المواشي وحقول تربية الدواجن وإنشاء معامل لإنتاج الألبان. موضحا إن لدى مجموعته أيضا نية للدخول في مشاريع الصناعة والإسكان عن طريق إنشاء معمل للاسمنت وكذلك بناء العديد من الوحدات السكنية على طريقة البناء الأفقي والعمودي .

رؤية تحليلية

الشراكات وتأثيرها على العملية الاستثمارية في الشركات المساهمة

د. صالح مصطفى نصر الله

إن هيمنة القطاع الحكومي على جميع مرافق الحياة ألاقتصاديه وإتباع سياسة الاقتصاد المركزي والموجه ، كان منطلقا من فلسفة مفادها ضرورة قيادة القطاع العام للنشاط الاقتصادي من قبل المركز ، وما عزز هذه الفلسفة هيمنة إيرادات النفط على الاقتصاد مما ولّد قناعه بان العراق ليس بحاجه ماسه إلى النشاط الخاص أو إلى الاستثمارات الأجنبية أو الانفتاح الاقتصادي بشكل عام والذي من شأن ذلك يؤدي إلى استيعاب الموارد ألشخصية ومنع التضخم ولإيجاد فرص عمل جديدة و لكبح البطالة ، حيث سادت فكرة كفاية موارد النفط (أرجو أن لا تستمر هذه ألنظرة) هي التي تحقق النمو والازدهار، وفي حينها ساد الاعتقاد بأن دور القطاع الخاص محل شك كبيراً واعتبر هكذا نشاط يجب أن يكون ثانوياً ولا ضرورة له أو انه طفيلي يستغل المواطن (هكذا فهمت الاشتراكية في حينها) ، لذا فان القوانين ألاقتصادية خضعت إلى سيل من الضوابط الإدارية وظل القطاع الخاص حبيس هذه البيئة والسياسات المتناقضة ، و جاء نموّه مشوها واقتصر دوره على مهام ثانوية .

إن تأسيس شركات مساهمةوطنية خطوة جيدة من شأنها أن تؤثر وتساهم على جمع الثروة الوطنية وتسخيرها لتعضيد الاقتصاد الوطني الذي طالما كانت الحكومة المركزية تقوم بإدارته من أليزانية ألعامه للدولة ولم تكن لتلك الشركات (القليلة والمهشمة) أي دور أساسي لتفعيل الاقتصاد الوطني، لذا كان تقدمها تقدما بطيئاً ولم يلب طموحات الاقتصاد العراقي الذي كان يعاني من ضُعف التمويل وقلة الخبرة سواء من الحكومة أو من القطاع الخاص . إن ما حدث من سوء تخطيط و إدارة وتحجيم لقطاع الشركات المساهمة ، إضافة لعدم وجود استقرار سياسي وبالتالي اقتصادي، أدى إلى عدم نمو الخبرة المطلوبة ولم تتولّد ثقافة شعبية للمساهمة بهذا النوع من الشركات .

اليوم وبعد أن أصبح الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والتبادل التجاري الحر مع مختلف دول العالم ، حقيقة واقعه لا لبس بها ، و اليوم يتطلع المجتمع العراقي إلى استقرار سياسي أكثر ثباتا لكي ينمّي التشريعات ألاقتصادية التي تم إقرارها وكان على رأسها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الأقاليم والمحافظات.

لأجل دعم المسيرة ألاقتصادية والاستثمارية، يجب دعم فكرة إنشاء شركات مساهمه وتوسيعها وذلك باتخاذ المفهوم الواسع للمشاركة مع الجهات التي تمتلك المال والخبرة، ولها إمكانية التمويل سواء أكانت جهات وطنيه كصندوق التقاعد أو الوزارات ذات التوجه الصناعي أو المختصة بالأعمار والبنى التحتية وغيرها ، أو التوجه إلى الشركات العربية والعالمية للمزاوجة من اجل تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر، بهذه ألطريقه يتم نقل التكنولوجيا والخبرة ، لما تتمتع تلك الشركات من خبرات واسعة بالإضافة لما تمتلكه من أموال لاستثمارها في المشاريع ألكبيره ومشاريع البنى التحتية ما يساعد الهيئة الوطنية للاستثمار القيام بتنفيذ مشاريع ذات جودة عاليه وبكلف معقولة وبفترات زمنيه قليله وبفعالية اكبر ، ما يسهل العمل معها و مع هيئات الاستثمار وأن تخرج هذه الهيئات من دائرة النقاش حول الكفاءة المالية للمستثمر وسبل تمويل المشاريع وكذلك إدارتها وتسويق منتوجاتها . يمكن للاستثمار الأجنبي أن يأخذ أشكالا عديدة وحسب نوع المستثمَر والهدف من الاستثمار الذي يقوم به ودرجة المخاطر التي يحددها لنفسه . ويصنفها الاقتصاديون كالتالي : -

١-أسهم قليلة في شركات البلدان المضيفة (شراء أسهم من البورصة المحلية للبلد المضيف في هذه الحالة المستثمر الأجنبي لا يتحكم في عمليات هذه الشركات) وهذا بما يسمى بالاستثمار المحافظ أو السالب.

٢-المشروعات المشتركة وهي عبارة عن شركات يؤسسها ويملكها مستثمرون أجانب ومحليون (تكون الشراكة إما مع شركات خاصة أو عامة)

٣-اتفاقيات الترخيص مع البلدان ألمضيفه حيث يجوز للشركات ألعالميه نقل حقوق امتلاك أو استخدام تكنولوجيا معينة إلى شركه محلية. ٤-امتلاك حصص اغلبيه من الأسهم في شركات البلد المضيف (يحدث ذلك من خلال شراء الأسهم عندما يتم خصخصة الشركات ألحكومية أو باستبدال الديون بالملكية)

٥-شركه فرعية يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل. ومن جانب آخر يمكن قيام الشركات الخاصة أو ألمساهمه ألوطنيةأو الأجنبية بشراكة مع القطاع العام للاستثمار في مشاريع ذات تنميه صناعية أو زراعية على أن يبتعد القطاع العام عن ألبيروقراطيه والروتين وتكون مهمة القطاع العام في هذه الحالة هو دعم القطاع الخاص الوطني، وعلى شرط أن يقوم القطاع العام بالتخلي عن حصصه للخاص كلما اشتد ساعد ألمؤسسة الوطنية لتكون الإدارة بيد القطاع الخاص الفردي أو المساهمي وبذلك سيكون هاذين القطاعين مرجعا للفكر الاقتصادي وملتزمين بالضوابط والقوانين المرعية والتي تصب جميعها في المصلحة العامة. إن من أهم شروط التطور الاقتصادي الذي سارت عليه الدول التي انتهجت أسلوب الاقتصاد الحر، هو تكثيف الحوار بين العاملين فيه بما يخدم العملية الاستثمارية ، لما في ذلك من مصلحة خاصة للمستثمر وللبلد. إن ما تعانيه الهيئة اليوم من عدم تمكنها من وضع ضوابط لتطبيق المادة ١٩ ثانيا من قانون الاستثمار هو إن معظم المتقدمين للاستثمار هم من قليلي الخبرة والمال وبعضهم لم يفرق ما بين شروط المقاولة والاستثمار .إنّ دخول التمويل الأجنبي كشريك لغرض انجاز أولويات التنمية الوطنية يكون ضمن سياق تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتطوير دور القطاع الخاص الذي سوف يؤدي إلى إيجاد فرص عمل مستديمة ومنتجة وليس بفرص عمل مؤقتة لما ما سوف يوفره المستثمر الأجنبي من تكنولوجيا حديثة وتمكين العامل والفني من اكتساب مهارة جديدة.

مشروع لطرح مملحة البصرة للأستثمار قريباً

البصرة / وكالات

كشف مدير مملحة البصرة حيدر جبار الاسدي عن مشروع لاستثمار المملحة سيتم طرحه من قبل وزارة الصناعة خلال العام الحالي، مشيرا الى ان عمل المملحة حاليا يختصر في بيع ٦٢ الف طن تقريبا من الملح المتحجر في الاسواق المحلية بالمحافظة.

وقال الاسدي في تصريحات صحفية نشرت مؤخرا: ان "وزارة الصناعة ستعلن قريبا عن مشروع لاستثمار مملحة البصرة (٦٠ كم جنوب مدينة البصرة) وفق تصاميمها الأساسية وبكامل معداتها الإنتاجية"، مبينا أن "الاستثمار عمليا واقتصاديا سيكون أسهل من التأهيل كون المملحة تحتاج الى تكلفة مادية كبيرة".

واضاف الاسدي "تم إعداد ملف خاص عن مملحة البصرة التي تقع قرب قناة ميناء خور الزبير، يتضمن التصميم الاساسي لها وكيفية اعادة تأهيلها، فضلا عن وضع دراسة تناولت الشروط الاستثمارية بناء على طلب وزارة الصناعة والمعادن".

وتابع "مملحة البصرة وهي منشأة إنتاجية ترتبط بالشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين وهي إحدى تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن ويعود تاريخ تأسيسها الى عام ١٩٧٩ في قضاء الفاو من قبل شركتين إيطالية ويابانية لكنها تعرضت للدمار خلال الحرب العراقية الإيرانية".

واوضح الأسدي ان "العمل الذي تقوم به مملحة البصرة حاليا يقوم على بيع الملح المتحجر في احواض المحطة من الإنتاج القديم الذي يعود الى عام ٢٠٠٢ في السوق المحلية، حيث تقدر كمية هذا الملح بنحو ٦٢ الف طن". ولفت الى ان "الغرض من إنشاء المملحة كان انتاج مادة كلوريد الصوديوم التي تدخل في الصناعات البتروكيمياوية والنفطية وصناعة الورق والحرير، وتضاف إلى مواد أخرى لتستخدم في حفر الآبار، فضلا عن استخداماتها في صناعة ملح الأغذية". وأشار الأسدي الى "إنشاء مملحة بديلة في عام ١٩٩٠ تضم أربعة أحواض كبيرة تعتمد على تركيز المياه القادمة من البحر، وتشتمل على محطة بحرية لضخ مياه البحر من خور عبد الله إلى الأحواض"، لافتا الى ان "الطاقة الإنتاجية المصممة لتلك المملحة كانت بنحو ٥٠٠ ألف طن في السنة، لكن المنشأة تعرضت للتدمير خلال احداث ٢٠٠٣ ولم يبق منها سوى الأحواض".

واضاف "لم يتم لغاية الان اعادة تأهيل المملحة بسبب وجود مملحة السماوة التي يغطي انتاجها حاجة السوق الحالية"، مبينا انه "في عام ٢٠٠٤ تم اعداد دراسة لتقييم الاضرار وتقدير كلفة تأهيلها والتي بلغت حينها نحو ٣٠ مليار دينار، غير ان المبلغ لم يكن يتناسب مع الجدوى الاقتصادية للمملحة".

ولفت الاسدي الى ان "تأهيل المملحة فضلا عما يوفره من مادة الملح التي تدخل كمادة مساعدة أو أساسية في جميع المصانع بالبصرة والعراق، سيفتح المجال ايضا أمام مشاريع جديدة تكميلية للمملحة في حال اعادتها الى العمل"، منوها الى ان "المشروع مهم ومربح ومادته الأولية هي ماء البحر الذي لا ينضب، ومادة الملح اليوم تدخل ضمن البورصة العالمية، ولا يوجد معمل في العالم لا يستخدم مادة الملح ولو بكميات متفاوتة".

وشدد الأسدي على "أهمية تبني مشروع إعادة اعمار مملحة البصرة وتأهيل الطريق المؤدي اليها من مدينة البصرة لتعود الى سابق عملها وتساهم في إنتاج مادة الملح محليا، بدلاً من استيرادها".

صادرات النفط من الجنوب تعود إلى ١,٦٨ مليون ب/ي

بغداد / وكالات

قال مصدر ملاحي ان صادرات النفط من مرفأ البصرة الجنوبي عادت يوم السبت الماضي الى ١,٦٨ مليون برميل يوميا بعد تراجعها الى ٨٤٠ ألف برميل يوميا يوم الجمعة الماضي بسبب سوء الاحوال الجوية.

وقال المصدر الذي اشترط عدم نشر اسمه ان الطقس تحسن وانه يجري تحميل سفينتين بالخام . في غضون ذلك ذكر مسؤول وحدة الحقن المائي في حقل الرميلة الجنوبية أسعد محمد ان شركة نفط الجنوب وبالتعاون مع محطة الغاز السائل المركزية تعمل على تحويل الآبار ذات المخزون القليل من الغاز السائل الى أبار للنفط الخام . وقال محمد بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): ان "كوادرنا تعمل على زيادة الإنتاج النفطي من خلال تحويل عدد من آبار الغاز السائل بعد نفاد مخزونها الى آبار نفطية عن طريق مشروع الحقن المائي.

وأوضح ان "الابار التي ينفد منها الغاز السائل يبقى في قاعها نفط خام ويكون من الصعب استخراجه بسبب انخفاض منسوبه فيتم حقن هذه الآبار بالمياه لتتمكن المضخات الغاطسة من ضخ النفط واستخراجه الامر الذي يساهم في زيادة إنتاج النفط الخام. يذكر ان حقل الرميلة الجنوبية يحتوي على ٥ محطات للحقن المائي وهذه المحطات تعمل على استخراج النفط الخام وتسهم في زيادة الإنتاج النفطي لشركة نفط الجنوب ويقدر تصدير النفط الخام من خلالها بمليون و ٨٠٠ ألف برميل يوميا.

حركة السوق

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعـــادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	٢٠٥,٠٠٠	١٩٤,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٨٦,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٧٢,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الفضة	٧٠٠٠	٦٠٠٠

المـــواد الانشـائيـــة

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفـواكـه		الخضـــراوات	
المـــادة	السعر كيلو	المـــادة	السعر كيلو
برتقال عراقي	١٢٥٠ ديناراً	خيار	٥٠٠ دينار
برتقال مستورد	١٠٠٠ دينار	طماطة	٧٥٠ ديناراً
ليمون عراقي	١٥٠٠ دينار	فلفل	١٠٠٠ دينار
ليمون مستورد	١٠٠٠ دينار	باذنجان	٧٥٠ ديناراً
تفاح اصفر	٧٥٠ ديناراً	شجر	١٠٠٠ دينار
تفاح احمر	١٠٠٠ دينار	بصل (بانواعه)	٧٥٠ ديناراً
تفاح اخضر	٢٠٠٠ دينار	باقلاء	١٥٠٠ دينار
موز	١٠٠٠ دينار	شوندر	٢٥٠ ديناراً
كيوي	٢٠٠٠ دينار	شلغم	٢٥٠ ديناراً
رمان عراقي	١٠٠٠ دينار	لهانة	٥٠٠ دينار
كستناء عراقي	٢٠٠٠ دينار	قرنابيط	٥٠٠ دينار
لالنكي	١٠٠٠ دينار	جزر	١٠٠٠ دينار
نارنج	٥٠٠ دينار	خس	٢٥٠ ديناراً
تمر زهدي	٥٠٠ دينار	فاصوليا	٢٠٠٠ دينار
تمر خستاوي	١٢٥٠ ديناراً	كلم	١٠٠٠ دينار